مقالة لعضو الوفد المفاوض في عملية السلام، صائب عريقات، يتناول فيه قضية ضمانات القروض لإسرائيل والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية[1]

1992/3/29

يبدو أن الحملة الانتخابية الإسرائيلية قد دخلت الى قاعة المفاوضات مع الأطراف العربية، قبل دخول الوفود الإسرائيلية. فالجولة الرابعة من المحادثات الثنائية أستهلت بتصريحات مكثفة من الحكومة الإسرائيلية، حول استمرار النشاطات الاستيطانية، وما قامت به الآلة العسكرية الإسرائيلية في لبنان. وفي نفس الوقت تستمر الأحاديث ذات العلاقة بالمفاوضات التي تجريها إسرائيل مع الوفود اللبنانية والسورية والأردنية والفلسطينية.

افتتاح الجولة الرابعة من المحادثات ترافق مع جلسة الاستماع التي عقدتها اللجنة الفرعية للاعتمادات المالية في مجلس النواب الأمريكي مع جيمس بيكر، والتي ربط فيها منح ضمانات قروض لإسرائيل بوقف الاستيطان، وبذلك تكون الإدارة الأميركية الحالية قد اتخذت إجراء عملياً بشأن الاستيطان، وخرجت عن المواقف اللفظية المعتمدة منذ عام 1967 في ما يتعلق بالاستيطان.

الرسالة التي وجهها بيكر، عندما ربط منح ضمانات القروض والاستيطان، وألقى الكرة الى الملعب الإسرائيلي للاختيار بين الضمانات والاستيطان، تحمل في طياتها ما هو أكثر من ضرورة وقف الاستيطان، فمع طلب إسرائيل لضمانات قروض بمبلغ عشرة آلاف مليون دولار للسنوات الخمس القادمة، يصبح مجموع ما هو مطلوب أن تقدمه واشنطن الى إسرائيل خلال السنوات الخمس القادمة مبلغ 30 ألف مليون دولار، علماً أن إسرائيل تحصل حالياً على مبلغ أربعة آلاف مليون دولار سنوياً كمساعدات اقتصادية وعسكرية. ومما قاله بيكر بطريقة، غير مباشرة، هو ان الولايات المتحدة لا تستطيع تحمل هذه التكاليف الباهظة.

لقد اختار بيكر ان يشترط على إسرائيل وقف الاستيطان مقابل الحصول على الضمانات، صبيحة افتتاح الجولة الرابعة للمفاوضات العربية–الإسرائيلية، وفي الوقت الذي تجري فيه الانتخابات الأولية لتحديد مرشح الرئاسة الأمريكي عن الحزب الديمقراطي وآخر عن الحزب الجمهوري، مما يعني ان على إسرائيل مواجهة حقائق ما بعد الحرب الباردة، وحرب الخليج، والتعامل مع متطلبات العهد الدولي الجديد.

الإدارة الأميركية تدرك، أن مجرد المطالبة بوقف الاستيطان، واعتبار النشاطات الاستيطانية غير شرعية، أو عقبة في طريق السلام لم يمنع استمرار هذه النشاطات. فهناك تناقض بين هذا الموقف وتمكين إسرائيل مالياً من مواصلة عملية الاستيطان، وعلى ما يبدو، فإن التغييرات المتسارعة

---

[1] **المصدر**: فلسطين الثورة، نيقوسيا، ع 885 (1992/3/29)، 24.

التي طرأت على الخارطة العسكرية لمنطقة الشرق الأوسط قد شملت إسرائيل، ولم تقتصر فقط على العرب.

لكن، هل يعني ذلك أن العلاقات الأميركية – الإسرائيلية سوف تنقلب من موقع التحالف الى المواجهة؟ الإجابة على هذا السؤال واضحة ومحددة، فما يجري بين الولايات المتحدة وإسرائيل حالياً يتم في إطار التحالف، فبيكر أكد أن واشنطن ملتزمة بأمن إسرائيل وحاجاتها الاقتصادية والخلاف محدد فقط في موضوع الاستيطان وليس بأي أمر آخر.

وهنا، فإن الحديث عن وقف الاستيطان يعني الرؤية الأميركية لعملية المفاوضات الجارية في واشنطن، فعلى مدى الجولات التفاوضية التي تلت مؤتمر مدريد، تبين للعالم أجمع أن المفهوم الإسرائيلي للسلام يقوم على أساس التطبيع مع العرب، وتوقيع معاهدات السلام معهم، وفي نفس الوقت الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967.

وما حدث خلال الأيام الماضية في واشنطن بين إسرائيل من ناحية والوفود العربية كل على حدة من الناحية الأخرى تمثل بقيام الوفود الإسرائيلية بتكرار ما قالوه في الجولات الماضية، أي ان المفاوضات لا زالت تجري وفقاً لأساسين:

1– أساس عربي يعتمد على مبدأ إعادة الأراضي مقابل السلام.

2– أساس إسرائيلي يعتمد على معاهدات سلام مع الاحتفاظ بالأراضي المحتلة.

وإذا ما استمر الحال على ما هو عليه، فإن الجولات التفاوضية لا تتعدى مجرد دوائر فراغ تتسع مع كل جولة.

أما في ما يتعلق بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وفي ضوء الأفكار الإسرائيلية التي قدمت حول المفهوم الإسرائيلي للمرحلة الانتقالية، والتي خلت من أي مضمون يذكر، أو حتى التزام بأسس عملية السلام، وانحصرت في إطار الحل على الأساس الوظيفي – الإداري للسلطات في الأراضي المحتلة، أي نقل السلطة "للأفراد"، ومع استمرار النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وعدم الالتزام بمبادىء وأسس حقوق الإنسان؛ فإن الهوة بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي أصبحت كبيرة لدرجة أصبح فيها الحديث عن مفاوضات، مجرد أحاديث، لا تمت بصلة الى المفاوضات بالطرق المتعارف عليها، وقد تكون التفاعلات والتداخلات الجارية خارج قاعات المفاوضات أهم من تلك الحاصلة داخل القاعات.

د. صائب عريقات

عضو الوفد الفلسطيني المفاوض

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/